2022-08-14
العدد:3682

مجموعة العمل
من أجل فلسطينيي سورية
Action Group For Palestinians of Syria

# التقرير اليومي

## الخاص بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في سورية
## The situation of Palestinian refugees in Syria

### تحرك فرنسي للتحقيق في مجزرة التضامن

- مقتل أحد العفيشة بالرصاص في مخيم اليرموك
- أهالي مخيم اليرموك مطالبات بإصلاح البنى التحتية
- رسوم إضافية على المسافرين من مطار بيروت والسلطات تنفي

## آخر التطورات

قدمت وزارة الخارجية الفرنسية لـ "النيابة العامة" وثائق تتعلق بـ بمجزرة حي التضامن الواقع جنوب دمشق، من أجل التحقيق فيها.

ونشرت السفارة على حسابها في توتير "أن مجلس الاتحاد الأوروبي استلم وثائق تتعلق بالمجزرة وتورط نظام الأسد فيها" ووصفت وزارة الخارجية الفرنسية، الوثائق "بالمهمة" وعددها كبير لجرائم تقف وراءها السلطات السورية، وتتضمن عدداً كبيراً من الصور والفيديوهات تعود لعام 2013، وتشير لارتكاب قوات موالية لرأس النظام السوري جرائم وحشية في حي التضامن جنوب العاصمة دمشق.

وأوضحت الخارجية الفرنسية أنها أبلغت رسمياً النيابة العامة لمكافحة الإرهاب "PNAT"، وقدمت لها كافة الوثائق، مؤكدة على أهمية المساءلة والنضال ضد الإفلات من العقاب من أجل العدالة للضحايا، وأن هذا الأمر يعد شرطاً أساسيا لإنشاء سلام دائم، مشددة على مواصلتها العمل من أجل محاسبة المجرمين في سوريا أمام العدالة، مع تذكيرها في الوقت نفسه بالجرائم الوحشية التي تعرض لها الشعب السوري في العقد الأخير.

ونشرت صحيفة الغارديان البريطانية ومجلة نيو لاين في أبريل/ نيسان الماضي مقطعاً مصوراً يظهر عناصر من "الفرع 227" التابع للمخابرات العسكرية السورية، يقتلون 41 شخصاً بينهم لاجئون فلسطينيون من أبناء مخيم اليرموك، ومن ثم يقومون بإحراق جثثهم في حي "التضامن" بالعاصمة دمشق في 16 أبريل 2013.

بالانتقال إلى جنوب دمشق أفاد نشطاء من أبناء مخيم اليرموك أن أحد اللصوص والعفيشة قتل صباح يوم أمس السبت بالرصاص أثناء قيامه بسرقة أحد المنازل، بالإضافة لتوقيف مجموعة من اللصوص الذين كانوا برفقة المجني عليه بتهمة سرقة أملاك المواطنين وهم حالياً داخل المخفر.

وحمل النشطاء مسؤولية مقتل العفيش للأجهزة الأمنية السورية التي تقوم بحماية مجموعات اللصوص ومراكز التعفيش حسب وصفهم، حيث برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة حماية العفيشة من خلال تدخل دوريات الأمن العسكري وغيرها لحمايتهم في حال تعرضوا للمساءلة من قبل الأهالي أثناء دخولهم للأحياء المأهولة.

وتطورت الأمور داخل مخيم اليرموك خلال الفترة الأخيرة حيث بات العفيشة يهاجمون الأهالي بالحجارة والعصي في محاولة منهم لإرهاب الأهالي وتخويفهم وسرقة منازل جيرانهم التي لازالت قيد الترميم.

وفي شأن يخص مخيم اليرموك أيضاً طالب الأهالي بدعم البنى التحتية وتخصيص مراكز خدمية أسوة بالمناطق الأخرى للتخفيف من الأعباء على الأهالي المقيمين داخل المخيم.

وأوضح نشطاء أن المخيم لازال يفتقر لمسجد ومدرسة ومؤسسات خدمية كالأفران ومركز توزيع الغاز والمواد الاستهلاكية والغذائية والتي تعتبر من أهم متطلبات الحياة الطبيعية للسكان.

من جانبه قال أحد الأهالي "يلزمنا إضاءة شارع فلسطين واليرموك ولوبية وصفد والقدس وحيفا وغيرها، هل من المعقول لا يوجد أحد من الفصائل قادر على القيام بهذه المهمة، في حين أن كل المناطق المحيطة بالمخيم قامت بتركيب ألواح طاقة شمسية تضيء الشوارع من ظلام الليل، إلا المخيم لازال يغطيه الظلام.

ويضطر الأهالي المقيمين داخل المخيم لقطع مسافات طويلة للحصول على ما يحتاجون في ظل انعدام المواصلات وسوء الطرق بسبب الرُكام والانقاض التي سببها القصف الذي تعرض له المخيم إبان الحملة العسكرية التي شنتها قوات النظام السوري والقوات الروسية.

من زاوية أخرى أفادت مصادر إعلامية أن السلطات اللبنانية فرضت رسوم مغادرة على كل مسافر سواء لبناني أو أجنبي من مطار رفيق الحريري في بيروت وينطبق الأمر على السوريين ومن في حكمهم من اللاجئين الفلسطينيين السوريين.

وأوضحت المصادر أنه بات يتوجب على كل مسافر من مطار بيروت (درجة سياحية) دفع مبلغ 35 دولاراً قبل الصعود إلى الطائرة، فيما تم تحديد مبلغ 50 دولاراً لركاب (درجة رجال الأعمال)، و65 دولاراً للدرجة الأولى تدفع مقدماً.

من جانبها أصدرت المديرية العامة للطيران المدني اللبناني توضيحاً بخصوص القرار الأخير جاء فيه: "عطفاً على التعميم رقم 22/ 2 تاريخ 11/ 8/ 2022 المتعلق باستيفاء رسم خروج المسافرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي -بيروت بالدولار الأمريكي النقدي حصراً، وذلك على جميع تذاكر السفر الصادرة ابتداءً من تاريخ 12/ 8/ 2022.

وأكدت المديرية العامة للطيران المدني أنه لم يتم إضافة أي رسم خروج إضافي على المسافرين، بل إن تلك الرسوم التي تستوفيها أصلاً شركات الطيران من المسافرين بالدولار الأمريكي النقدي، أصبحت تسدد من قبل تلك الشركات لصالح الخزينة العامة بالدولار النقدي حصراً، وبالتالي فإنه لا يتوجب على الركاب المغادرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي - بيروت أي رسوم مغادرة إضافية.